الأمم المتحدة

S/2003/1028

مجلس الأمن

Distr.: General
21 October 2003
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

عقب صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن الصحراء (S/2003/1016)، يشرفني، باسم حكومتي، أن أتقدم بالتعليقات التالية:

١ - لقد انحرفت الأمانة العامة عن حيادها وموضوعيتها حيث أعطت عمدا تفسيرا خاطئا للقرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفي الواقع، لا يراعي ذلك التفسير مضمون ذلك النص ولا الأعمال التحضيرية التي قادت إلى اعتماده، ولا يراعي، أخيرا وقبل كل شيء، الإعلانات التي صرح بها أعضاء المجلس عقب التصويت بالإجماع تأييدا لهذا القرار (الوثيقة S/PV.4801 المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣).

٢ - ومعلوم أنه وفقا للفقرة الأولى من القرار المذكور، فإن تأييد المجلس لآخر اقتراح تقدم به السيد بيكر مشروط ''باتفاق الطرفين''. ولهذه الغاية تحديدا دعا المجلس الطرفين إلى العمل فيما بينهما ومع الأمم المتحدة. ومن ثم فإن من الخطأ أن يستنتج من القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) أنه ينتظر من المغرب مجرد التوقيع لا غير على نص المبعوث الشخصي وأن ''يتخذ تدابير ملموسة''، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ''لتنفيذ خطة السلام''، رغم أن المفاوضات التي يتوخاها مجلس الأمن لم تحدث بعد.

٣ - ومن هذا المنطلق، بادر المغرب بإيفاد وفد إلى السيد بيكر، في أيلول/سبتمبر الماضي، مكلف بأن يبحث معه تنفيذ القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) وآفاق المفاوضات بغية الوصول إلى الحل المرجو المقبول من الطرفين.

٤ - ويعترض المغرب على العرض الانتقائي والتفسير المنحاز الذي قدمته الأمانة العامة لاعتراضاته على الخطة المقترحة من قبل المبعوث الشخصي، على النحو الذي ترد به في رده الوارد في التقرير المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/565).

221003 221003 03-57336 (A)

ورد فعل المغرب لا ينحصر في اعتراض واحد لم ينتف مبرره، مع ذلك، بالتعديل الذي أجراه المبعوث الشخصي. فالاعتراض يتعلق بكامل هيكل الإطار المقترح الذي ينبع في آن واحد من خطة التسوية التي اتضح تماما عدم قابليتها للتطبيق ومن روح ''المسار الثالث''، بوصفه حلا سياسيا نهائيا يحترم سيادة المملكة وسلامتها الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، جرى تدوين مجمل الاعتراضات وتأكيدها منذ تقديم تعليقات المغرب، في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، على مشروع ''خطة السلام''.

٥ - ويصر المغرب، الذي ما فتئ ملتزما بالشرعية الدولية، على احترام القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي يدعو إلى تنظيم مناقشات بين الطرفين ومع المبعوث الشخصي، ويطلب إلى الأمانة العامة تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن نتيجة ما تجريه من مشاورات.

٦ - ويرى المغرب أن المبعوث الشخصي للأمين العام بوسعه الاضطلاع بدور قيم بوصفه وسيطا، بيد أن ذلك لا ينبغي له أن يدفعه، تحت أي ظرف، إلى أن يصبح طرفا مشاركا في المفاوضات التي تتمثل مهمته في تيسيرها، لمصلحة السلام والاستقرار في منطقة المغرب العربي.

٧ - وبالنظر إلى أن عملية تسوية قضية الصحراء تجتاز اليوم مرحلة حاسمة، يدعو المغرب مجلس الأمن إلى تولي مسؤولياته بالكامل، ووضع حد للانزلاق الخطير الذي يهدد هذه العملية. وسيكون من الضروري إيلاء الاحترام الكامل لأحكام القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) حيث اعتمدها جميع أعضاء مجلس الأمن الذين رفضوا بوضوح خيار فرض الخطة، على النحو الذي طالب به قرار الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وفي الواقع، فإنه يتعين على مجلس الأمن أن يساعد الطرفين بغية التوصل إلى حل مقبول على نحو متبادل، بعيدا عن كل فكرة تفيد بالفرض، وهو ما يسعى التقرير المذكور آنفا للأمين العام أن يستحدثه مرة أخرى.

٨ - وبالنسبة للمغرب، فهو يظل مصمما وملتزما بالتوصل إلى حل سياسي يفيد جميع بلدان المغرب العربي، وهو يعرب عن استعداده للعمل في هذه الوجهة مع الأمم المتحدة.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن ونشره بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **بنونة**
السفير، الممثل الدائم